سائر الصفات لا تقتضي ذاته المقتضي بشيء لمن لك وعليه الإيراد من عنصل الا
لزم اجتماع متناقضين وهو انه يكون لهذا الامر فيه اقتضاء ونفيه بحتا وبالاصل بعد اعتبا
عليه بلا سبب ابي الزائد للمرجح خارج عنه وهو محال ضرورة وما قال الداعي اعترض هو
الصوابي الاعتبار عليه وكما احتاج الحادث الى مرجح كذلك يحتاج الى فاعل ايجابا بالنظر الى
ذاته القابلة للوجود والعدم سواء قلنا انه بالنسبة الى ذاته سيان وهو مذهب المحققين
او قلنا ان العدم السابق اولى به لانه اسهل وقوعا من الوجود لتحققه بدون سبب موثر
وحصوله بانتفاء شيء من اجزاء العلة التامة للوجود المفتقر فيه الى جميعها
والعلة التامة هي الايجاد الذي هو فعل الوجود ولكونه فعلا يتوقف على اتصاف فاعله
بصفات الفعل من قدرة وارادة وعلم وحياة ودليل الممكن كما يفتقر وجوده الى
وجود العلة يفتقر عدمه الى عدمها فالبحث المذكور على الاعم ما انه لو طرأ الوجود
المساوي العدم لنفسه من غير فاعل لكان الوجود مساويا راجحا كما قال المصنف وهو
محال فيبطل ان يكون طريانه مقتضيا للفاعل المختار وهو ان لم يحتج العدم السابق الى
فاعل لانه ليس بحادث وقد استوفى الكلام على ذلك في المقاصد وما قطعوا لكثير تحقيق
اما العدم للعالم الازلي فليس بممكن الامكان الخاص حتى يحتاج الى فاعل بل هو واجب
اذ لو زال العدم العالم الازلي وهو محال فهو واجب الازلي فقط واما فيما لا يزال
فهو ممكن ولا يحتاج الى فاعل الصانع كونه ممكنا لانه لم يطرأ بعد ان لم يكن وهذا
بناء على ان منشأ الاحتياج الى الصانع الامكان والحدوث لا الامكان بشرط الحدوث
او الحدوث فقط واما ان قلنا ان منشأ الاحتياج الى الفاعل الامكان فقط فيلزم عليه
ان يحتاج العدم السابق في استمراره فيما لا يزال الى الفاعل ولا يلزم منه احتياجه ابديه
ان يكون موجودا ابدا بمعنى انه قادر على ازالته ان شاء ان يزيله ويجعل الوجود

مترتبة على ذلك وجزاء كله مبني على القول الاول وهو ان الوجود والعدم سيان واما
على مذهب القائل بطلان اعتبار الوجود الى الفاعل لانه لا يعقل ان يطرأ الوجود
المرجوح والمرجح او العدم الراجح بلا فاعل او لا يلزم ان يكون المرجوح في نفسه راجحا في
نفسه وهو تناقض وتهافت وجمع بين متناقضين واذا ثبت احتياج العالم الحادث المساوي لعدمه
الى فاعل فلهذا ظهر والمرجوح واذا تقرر هذا عرفت وجوب استناد العالم الذي اتضح وجوده
الى موجد على كل تقدير وهل العلم بذلك ضروري او نظري تقدم قبله ذلك ومع الخلاف
والحق انه نظري قريب من الضروري ولهذا قال بعضهم قريب من غير كلفة وعلم البعض
ضروريته والكل تقدم وقوله رضي الله عنه لانه لو لم يكن له محدث الضمير المنصوب
بان هو اسمها وهو ضمير الامر والشأن ويحتمل ان يعود على العالم والضمير المجرور
باللام معاده العالم ايضا وقوله لو لم يكن له محدث ملزوم وقوله لزم الخ لازم وقد تقرر
ان الملزوم يلزم من ثبوته ثبوت اللازم ولا شك ان الملزوم هاهنا هو عدم الصانع
واذا ثبت عدم الصانع ثبت لازمه الذي هو اجتماع المساواة والرجحان واللازم باطل
فالملزوم مثله واذا ابطل الملزوم والابطال اللازم تعين ثبوت نقيضه الذي هو وجود الصانع
وهو المطلوب ولو هنا هي حرف امتناع لوجود اي امتنع النقيضان وهو الرجحان والوجود
الحادث واللازم فينتج الضروب الاربعة وهذا الدليل الذي استدل به المصنف على الكبرى
استثنائي وان شئت ان تستدل بدليل اقتراني فقل العالم متصف بين الطارئ
لا يكون راجحا على مقابله بلا سبب وكل ما كان كذلك فله محدث ينتج العالم له محدث
المتصف بين الطارئ له محدث بيان الصغرى ما يلزم من اجتماع متنافيين لو رجح
لنفسه مع كونه مساويا وبيان الكبرى كلام المؤلف المتقدم وقول المصنف
بل حدث لتعذر اتفاقية وهو افتعال من عام الى خاص منطوق لا مفهوم جلالما

هنا مساو للملزوم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)